Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://nauss.edu.sa
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss
AJSS

The Repercussions of Illegal Employment of Foreign Workers on National Security

انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على الأمن الوطني

فهد بن علي الطيار*
قسم علم الاجتماع، كلية الملك خالد العسكرية، المملكة العربية السعودية

Fahad bin Ali Altayar*
Sociology Department, King Khalid Military College, Saudi Arabia

Received 02 Jan. 2018; Accepted 26 May 2018; Available Online 05 Jan. 2019

Abstract

This study seeks to identify the repercussions of illegal employment of foreign workers on national security. It tries to demonstrate the most important causes for foreign workers employment according to the viewpoints of faculty members at Naif Arab University for Security Sciences (NAUSS) and King Fahd Security College. It also indicates the security, social, religious, and economic consequences of foreign workers' employment on national security. The mechanisms that should be implemented for reducing the effects of illegal employment of foreign workers on national security are also highlighted. The study employs the descriptive analytical approach by using a questionnaire for collecting information. The study applies to (81) and (28) faculty members at NAUSS and King Fahd Security College, respectively.

Keywords: *Security studies, Repercussions, Illegal Workers, National Security.*

المستخلص

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي: التعرف إلى انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على الأمن الوطني؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: تناول أهم الأسباب وراء تشغيل العمالة الوافدة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية، بيان تأثير انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة على أبعاد الأمن الوطني، سواء من الناحية الأمنية، أو الاجتماعية، أو الدينية، أو الاقتصادية، تحديد الآليات الواجب اتخاذها للحد من انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على استبانة لجمع المعلومات. وقد تم تطبيق الدراسة على 81 من أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف، و28 بكلية الملك فهد الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، انعكاسات، العمالة المخالفة، الأمن الوطني .

* Corresponding Author: Fahad bin Ali Altayar
Email: fahad.tayar@hotmail.com
doi: 10.26735/16588428.2019.003

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2019. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

بدأت تيارات العمالة الوافدة المخالفة بالقدوم إلى المملكة العربية السعودية في بداية السبعينيات الهجرية من القرن الماضي، وهي فترة اكتشاف النفط وتصديره؛ حيث تصاعدت أعداد الوافدين التي مثلت ركيزة من ركائز الاقتصاد ومورداً أساسيًّا للتنمية.

وقد استدعت خطط التنمية التي أرادت حكومات المملكة العربية السعودية المتعاقبة تطبيقها بهدف تحقيق التنمية الشاملة وتطوير البنية الأساسية - استقدام العديد من العمالة ذات الكفاءات العمالية المتخصصة في الإدارة والتقنية؛ حيث إن المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت كانت قليلة السكان نسبيًّا وإعدادهم التعليمي والمهني ليس كافيًا للقيام بجميع ما تتطلبه التنمية، ومع وجود الدخل الجيد من عائدات البترول - وعلى وجه الخصوص منذ بداية التسعينيات الهجرية - الذي ترتب عليه تحسن مستوى حياة المواطنين وزيادة الدخل الفردي والقومي، ازدادت أعداد العمالة الوافدة المخالفة إلى المملكة عامًا بعد عام، سواء من الذكور أو الإناث.

وهناك عدد من العوامل أشارت إليها الأدبيات كانت سببًا رئيسًا في تشغيل العمالة، منها اكتشاف البترول، ورخص أجرة العامل غير السعودي مقابل ارتفاع دخل الوطن والمواطن، وضعف التعليم الفني والتدريب التقني عن ملاحقة التنمية، وضعف إقبال المواطنين على العمل اليدوي وعدم تقديرهم له، وظهور العديد من المؤسسات الوهمية، والقلة النسبية لأفراد المملكة مقابل اتساع مساحتها، وخروج المرأة السعودية للعمل؛ الأمر الذي استدعى وجود العمالة المنزلية، والشروط المتعددة والمعقدة التي يضعها أصحاب الأعمال في القطاع الخاص؛ بالإضافة إلى بعض الأسباب الاقتصادية الأخرى مثل: الحاجة للمال، وعدم القدرة على الإنفاق على الأسرة، وزيادة الأعباء والواجبات العائلية، وتقلبات الأسعار وارتفاعها، وعدم ملاءمة السكن، والتأخر في دفع الدين، وهو ما يؤدي إلى ارتكاب العمالة المخالفة للجريمة (الصعيدي، 1995؛ ابن عيبان، 2011؛ العنزي، 2008).

وفي ضوء النظرة السوسيولوجية لظاهرة العمالة الوافدة المخالفة يمكن القول بأن وجودها يولد عددًا كبيرًا من الإشكاليات والتحديات الأمنية والاجتماعية والدينية والاقتصادية التي يواجهها المجتمع السعودي.

وعلى الرغم من التأثيرات الإيجابية للعمالة على التنمية وتحقيق بعض أهدافها؛ فإن وجودها قد ترك العديد من الآثار الاقتصادية السلبية، منها مزاحمة العمالة الوافدة المخالفة للعمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص، وارتفاع معدلات البطالة بين السعوديين.

وعند تناول متغير الأمن الوطني نجد أن مفهومه لا يزال مفهومًا ضيقًا عمليًّا ونظريًّا، يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل: تعزيز ميزانية الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي (الشقحاء، 2004).

إلا أن الدراسة تتبنى مفهوم الأمن الوطني الشامل والمتكامل الذي يشمل أمن المواطن في جميع المستويات داخليًّا وخارجيًّا؛ «بمعنى أنه ليس بالضرورة أن يكون الأمن الوطني موجهًا ضد التهديدات الخارجية فقط، ولكن التهديدات الداخلية كالفقر والبطالة والجريمة» (البداينة، 2011، ص. 24).

وتأتي هذه الدراسة لكي تؤكد أهمية الحد من الآثار السلبية للعمالة المخالفة على الأمن الوطني الذي تتضح أهميته في ضوء بعدين رئيسين هما: البعد الإنساني للأمن الوطني والبعد الحضاري ؛ حيث يتضح البعد الإنساني للأمن الوطني من أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الحياة الكريمة التي تقوم على ركائز يفترض أن تكون موجودة بالوطن الآمن، من أهمها قدرة الإنسان على إشباع احتياجاته الأساسية كالغذاء والدواء والعلم، وتحرر الفرد من القيود غير المشروعة على حقوقه الشخصية المادية والمعنوية، وأن الدولة التي تنعم بأمن وطني شامل تقل فيها المعوقات، وحق الفرد في توجيه ما بقي من طاقته ووقته (الحازمي، 2008).

ويعتمد البعد الحضاري على استقرار الدولة وأمنها، وأن تقدم الدولة حضاريًّا يساعد على استتباب الأمن الوطني (الشحقاء، 2004).

ولذا يجب أن ندرك أن الحد من انعكاسات العمالة الوافدة المخالفة على الأمن الوطني له أهميته الإنسانية والحضارية، ويتطلب ذلك البحث عن بدائل للتقليل من الآثار السلبية المترتبة على الأعداد الضخمة للعمالة المخالفة على التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني، والاهتمام بتنمية القوى العاملة والتخطيط لتنمية بشرية شاملة وفاعلة في المملكة؛ وذلك من أجل العمل على إيجاد قاعدة متينة وراسخة للبناء الاجتماعي السليم، والاحتياج النادر للعمالة في بعض المجالات الملحة فقط.

مشكلة الدراسة

لقد أصبح مفهوم الأمن الوطني متشعبًا، وله امتدادات في مجالات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وهذا المفهوم الشامل المتشعب الممتد للأمن الوطني تسهم فيه جميع أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع، ومنها وزارة الداخلية ووزارة العمل المعنيتان بالتعامل مع مشكلة العمالة الوافدة المخالفة، ويتطلب الحد من

انعكاسات العمالة الوافدة على الأمن الوطني توحيد جهود جميع مؤسسات المجتمع؛ لأن تحقيق الأمن الوطني بمفهومه الشامل عند التعامل مع تلك القضية يستلزم تبصير أفراد المجتمع وأصحاب القرار في الدولة بمشكلة تزايد أعداد العمالة الوافدة والآثار السلبية، والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية التي قد تكمن خلفها، وتبصرة جميع مؤسسات القطاع الخاص، وكذلك الأسر ووسائل الإعلام بأدوارهم في ذلك.

وتشكل العمالة الوافدة في السعودية نسبة كبيرة جدًّا لا يستهان بها، فقد كشفت بيانات نشرتها وزارة العمل أن عدد العمالة الوافدة في المملكة يبلغ ما يقارب 8.2 مليون عامل، وأن 1.98 مليون عامل يقيمون في المملكة منذ أكثر من 15 عامًا، في حين أمضى 1.42 مليون عامل من 10 إلى 15 عامًا في المملكة (Arabianbusiness, 2013).

وهناك عمالة متسللة لا تخضع لقوانين المملكة، وقد بينت الإحصاءات الصادرة عن وزارة الداخلية أن إجمالي محاولات التسلل عبر الحدود التي اعترضتها الجهات الأمنية من 1435/1/1هـ، حتى 17 ربيع الآخر 1435هـ بلغ 11895 فردًا. في حين بلغ إجمالي من يتم استكمال إجراءات ترحيلهم في مراكز الإيواء حتى يوم الإثنين 17 ربيع الآخر 1435هـ 28916 فردًا (جريدة الرياض الاقتصادي، 2014).

إن هذه الأعداد الكبيرة أدت إلى ظهور مشكلة مخالفة أنظمة الإقامة والعمل، فمنهم من يهرب من الكفيل إلى مساكن أو مدن أخرى، وبعض العمالة المنزلية كالخادمات والسائقين يهربون من كفلائهم، ويجدون ملاذًا للتستر والاختباء.

وتشير الإحصاءات التي تناولت جرائم العمالة الوافدة ونوعها وأماكن وجودها إلى ارتكاب الأجانب في المملكة 54 جناية يوميًّا بما يعادل جناية كل 24 دقيقة، وقد أشارت تلك الإحصاءات إلى تنوع تلك الجرائم ما بين القتل وتهريب وتعاطي المخدرات وغسل الأموال والاتجار بالبشر والسُكر والخطف والفاحشة والسرقة والقذف والعنف، كما تبين تلك الإحصاءات أن عدد قضايا العمالة الوافدة في المملكة بلغ 18981 قضية جنائية خلال عام 1435هـ. كما تشير النسب الخاصة بتلك الإحصاءات من حيث منطقة الضبط إلى صدارة مكة المكرمة بنسبة 29% تقريبًا ومنطقة الرياض. بنسبة 17% تقريبًا (الكتاب الإحصائي الحادي والأربعون، 1435هـ، ص. 239 - 235).

ولقد بينت نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة ارتباطية بين وجود العمالة الوافدة إلى المملكة وارتفاع معدلات الجريمة، فقد أوضحت دراسة الزومان (1420هـ)، أن عدد الأنماط الإجرامية التي ارتكبتها العمالة الوافدة بمدينة الرياض على سبيل المثال بلغ 41 نمطًا، وترتبط كل مجموعة من الأنماط بإحدى الجرائم الأساسية، وهي الجرائم الأخلاقية، وجرائم الأموال، وجرائم الاعتداء على النفس، وجرائم المخدرات والمسكرات والتزوير وغيرها.

ومن هنا جاءت أهمية استطلاع آراء شريحة مهمة من شرائح المجتمع ممثلة في أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية والاستفادة من خبرتهم في مجال البحوث الأمنية لتحديد أهم أسباب تشغيل العمالة الوافدة المخالفة وانعكاساتها على الأمن الوطني، وتحديد الآليات الواجب اتخاذها للحد من انعكاسات تشغيل العمل الوافدة على أبعاد الأمن الوطني. وفي ضوء ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة على الأمن الوطني وأبعاده؟

تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أهم الأسباب وراء تشغيل العمالة الوافدة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية؟
- ما الانعكاسات السلبية لتشغيل العمالة الوافدة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني (المستوى الأمني، المستوى الاجتماعي، المستوى الديني)؟
- ما آليات الحد من انعكاسات العمالة الوافدة المخالفة على الأمن الوطني؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي: بيان انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على الأمن الوطني، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تناول أهم الأسباب وراء تشغيل العمالة الوافدة المخالفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية.
- بيان تأثير انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني، سواء من الناحية الأمنية، أو الاجتماعية، أو الدينية، أو الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية.
- تحديد الآليات الواجب اتخاذها للحد من انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من جانبين:

الأهمية العلمية: أنها الدراسة الأولى التي تباشر مسألة تشغيل العمالة الوافدة المخالفة وانعكاساتها على الأمن الوطني بأبعاده المجتمعة التي تشمل البعد السياسي والاجتماعي والديني والاقتصادي. كما أن موضوع تشغيل العمالة الوافدة المخالفة يشكل محورًا مهمًّا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والدينية في المملكة العربية السعودية. ويواكب تحديات تواجهها المملكة العربية السعودية خاصة على المستوى الاقتصادي وانخفاض سعر البترول، وزيادة معدلات البطالة؛ ما يتطلب وضع حلول سريعة وعاجلة لمسألة تشغيل العمالة الوافدة المخالفة وتقييمها من جميع الاتجاهات، والعمل على وضع السياسات والتدابير والإجراءات التي تسهم في تعزيز الأمن الوطني مع جميع الجهات المعنية بالعمالة في الدولة.

الأهمية العملية:

- الوقوف على أهم الأسباب وراء تشغيل العمالة الوافدة المخالفة.
- إبراز أهم الانعكاسات السلبية لتشغيل العمالة الوافدة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني، خاصة على المستوى (الأمني - الاجتماعي - الديني - الاقتصادي).
- أن إظهار الانعكاسات السلبية لتشغيل العمالة الوافدة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني له تأثير إنساني وحضاري على المجتمع السعودي، فتقدم الدولة حضاريًّا يُعد أبرز آثار استتباب الأمن الوطني، وتمتع الدولة بمستوى عالٍ من الأمن الوطني أثر لتقدمها الحضاري، أي إن مقدار ما يجده الناس في الدولة من راحة الضمير والوجدان ورفاهية العيش وقوة المجتمع يؤثر في مدى أمنها كوحدة سياسية.
- قد تفيد نتائج البحث المسؤولين عن وضع السياسات المتعلقة بالعمالة الوافدة المخالفة بهدف الحد منها وترشيد سياسة استقدامها بالقدر الذي يعمل على تغطية العجز الموجود في قوة العمالة الوطنية.

محددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وكلية الملك فهد الأمنية خلال العام الدراسي 1437/1436هـ، مع التركيز على تأثير تشغيل العمالة الوافدة المخالفة وانعكاساتها على الأمن الوطني.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

2. 1. مصطلحات الدراسة

مفهوم العمالة الوافدة والمخالفة

لا يوجد مصطلح للعمالة المخالفة كمصلح مركب، ولكنه مرتبط بمصطلح العمالة الوافدة التي خالفت نظام العمل فصارت مخالفة؛ لذا سيتم تعريف مصطلح العمالة الوافدة، ومن ثم تعريف العمالة الوافدة المخالفة إجرائيًّا، فقد جاء في لسان العرب أن وفدًا جاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾﴾ (مريم: 85) قيل: الوفد الركبان المكرمون، الأصمعي: ووفد فلان يفد وفادة إذا خرج إلى ملك أو أمير. ابن سيده. ووفد عليه وإليه يفد وفدًا ووفودًا ووفادة وإفادة، على البدل: قدم، فهو وافد (ابن منظور، 1997، ص. 193).

ويشير مفهوم العمالة الوافدة إلى هؤلاء الأفراد من غير السعوديين الذين دخلوا إلى الأراضي السعودية بطريقة نظامية أي بتأشيرة دخول من إحدى ممثليات المملكة العربية السعودية في الخارج أو بطريقة غير نظامية.

كما يقصد بهم «كل وافد لا يحمل إقامة نظامية داخل البلاد بموجب اللوائح والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وهذا الوافد يخالف نظام الإقامة» (المديرية العامة للجوازات، 1997).

ومن ثم يمكن تعريف العمالة الوافدة المخالفة إجرائيًّا: بأنها كل فرد غير سعودي يفد إلى المملكة العربية السعودية بطريقة غير نظامية أو بطريقة نظامية انتهت مدتها ووجب مغادرته، وظل بعدها مقيمًا بطريقة غير شرعية، وبهدف العمل ويعمل لحسابه الخاص أو لدى مؤسسات حكومية أو أهلية أو كان لا يعمل لكونه تبعًا للعامل (كالأولاد) بغض النظر عن جنسه ووطنه وديانته، ويوجد في جميع مناطق المملكة العربية السعودية.

الأمن الوطني

يرتبط تعريف مصطلح الأمن الوطني بتعريف الأمن والوطن والمصطلح كمركب.

الأمن في اللغة جاء من الفعل الثلاثي: «أمن، وقد جاء بلفظ أمن، وأمان، والأمانة، ويقال: أمنت إذًا أنا آمن، وأمنت غيري: جلبت له الأمن ليشعر به، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر. وإيمان تأتي بمعنى التصديق، وضده التكذيب، يقال: آمن به قوم وكذّب به قوم. وأمنته ضد أخفته (ابن منظور، 1997، ص. 13). وفي التنزيل العزيز: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾ (قريش: 4).

ويعرف الأمن اصطلاحًا بأنه «حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخليًّا وخارجيًّا؛ انطلاقًا من المبادئ التي تدين بها الأمة، ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة» (الجحني، 2000، ص. 68).

ويعرف الوطن بأنه «موطن الإنسان أو مكان إقامته ومحله،

ويشار عادة إلى المكان الذي ولد وربما نشأ فيه الإنسان بالوطن الأصلي» (الشهراني، 2003، ص. 5).

ويعرف الأمن الوطني اصطلاحًا بأنه «تصور شامل يتضمن تأكيد أهمية البيئة الدولية كإطار يضم متغيرات أساسية بالنسبة للأمن الوطني، كما أنه لا يغفل خصائص البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة ذاتها التي ربما تكون أشد تأثيرًا في أمن الدولة الوطني في هذا العصر» (الشقحاء، 2004، ص. 10).

وإن مفهوم الأمن الوطني يتضمن قواسم مشتركة محددة تشكل جوهر الأمن الوطني ومحتواه وهي: الحفاظ على الأمن الوطني بمفهومه الشامل أو من خلال أبعاده الأربعة الأمنية والاجتماعية والدينية والاقتصادية من خلال انعكاسات العمالة الوافدة المخالفة وتأثيرها السلبي على تلك الأبعاد، سواء أكان هذا التأثير مباشرًا أم غير مباشر بهدف تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددهما داخليًّا وخارجيًّا بسبب زيادة تلك العمالة الوافدة المخالفة، لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.

2. 2. الإطار النظري

أبعاد تأثير العمالة المخالفة على الأمن الوطني

إن العمالة الوافدة المخالفة على الرغم من أنها أسهمت بشكل جيد في تنفيذ خطط التنمية المتعاقبة بالمملكة، وأسهمت في قوة العمل، فإن لها آثارًا أمنية واجتماعية ودينية واقتصادية سلبية، يمكن تناولها على النحو التالي:

. أبعاد تأثير العمالة الوافدة المخالفة على البعد الأمني

بينت دراسة العنزي (2008) أن زيادة أعداد العمالة المخالفة استلزم زيادة نفقات الأمن الداخلي للحفاظ على الأمور الأمنية ومراقبة تجمعات العمال الوافدين.

كما أن وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة المخالفة تنتمي إلى العديد من الجنسيات يوفر مناخًا لاستغلال بعض العناصر للقيام بأعمال تمس أمن البلاد، ومن اللافت تكرار الجرائم من هذه العمالة.

. انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على المستوى الاجتماعي

يعرف الأمن الاجتماعي اصطلاحًا بأنه «السلامة والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع في مجالات الحياة المختلفة، وإصلاح الفرد في المجتمع، وتحقيق أهدافه التي تتجلى في العلم والتعليم والتربية والثقافة» (غنوم، 2006، ص. 54).

ويبرز العديد من الجوانب الاجتماعية السلبية الناشئة عن استمرار وجود ظاهرة مخالفي أنظمة الإقامة، من أهمها لجوء بعض هؤلاء المخالفين لأنظمة الإقامة إلى المساعدة على ارتكاب بعض الجرائم غير الأخلاقية (الوادعي، 2001).

. انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على البعد الديني

يقصد بالبعد الديني «العقيدة ومنظومة القيم السائدة في المجتمع ومدى قبولها بين مختلف الفئات، وتأمين أماكن لأداء العبادات (السبيعي، 2013).

إن وجود هذا الكم من العمالة المتزايدة جلب خليطًا ثقافيًّا متباينًا، قد يمتزج مع الإطار الثقافي المحلي؛ ما قد يتسبب في تفكك ذلك الإطار أو إزالته أحيانًا، وبالتالي تتأثر القيم والعادات الدينية، وكذلك العقائدية.

. انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على المستوى الاقتصادي

يعرف الأمن الاقتصادي اصطلاحًا بأنه «اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وتأمين الضرورات المادية لاستمرار بقائها كيانًا عزيزًا، ومن العوامل المؤثرة بشكل مباشر على شعور الدولة بالأمن الاقتصادي: تقدمها العلمي، وتطورها التقني، والتغيير الاجتماعي الإيجابي» (الشقحاء، 2004، ص. 92).

ويتضح تأثير العمالة الوافدة المخالفة على البعد الاقتصادي من خلال عدة مناحٍ تشمل: البطالة واستنزاف الموارد السعودية.

إن العمالة الوافدة المخالفة تؤدي دورًا كبيرًا في زيادة التأثير على أبعاد الأمن الوطني؛ وذلك لأنها تعيش في مجتمع غير مجتمعها الأصلي، ولأن هناك نسبة كبيرة منهم يتم استقدامهم من بلدان أجنبية عديدة ذات ثقافات وأديان ولغات وعادات مختلفة؛ ما يجعلها خطرًا على المجتمع السعودي.

2. 3. نظريات الدراسة

تعددت النظريات الاجتماعية المفسرة للتعددية الثقافية ومشكلات العمالة الوافدة وبخاصة انعكاساتها السلبية على المجتمع، ونستعرض بعضًا منها فيما يلي:

أولاً – نظرية الضغوط العامة

هي نظرية في علم الجريمة طورت على يد روبرت أجنيو، وتبين أن عملية الهجرة وإعادة الاستقرار غالبًا ما تكون ضاغطًا، فخبرات العامل الوافد في المجتمعات المضيفة تشكل السبب الرئيس للجريمة،

وقد افترضت العديد من الدراسات أن المهاجرين يعانون مستويات بطالة عالية ودخول متدنية، وغالبًا ما يعانون التمييز والعوائق المؤسسية بالنسبة للسكن، والتعليم، وفرص العمل، والمشاركة السياسية (Wortly, 2004) وقد تعمل هذه الجوانب السلبية للحياة على إنتاج الحرمان المطلق والنسبي، وإن مثل هذا الحرمان قد يدفع البعض إلى ارتكاب الجريمة.

ثانياً - نظرية الصراع الثقافي

تسهم نظرية الصراع الثقافي في فهم زيادة انتشار الجرائم بمجتمع العمالة الوافدة عامة والمخالفة منها خاصة. ويعد العالم سيلين «Sellin» من رواد نظرية الصراع الثقافي في المجتمع، حيث يؤكد أن الاختلاف في معدلات الجريمة بين الجماعات، والتجمعات البشرية ما هو إلا انعكاس للتباين بين الجماعات الأولية التي تنتمي إليها تلك التجمعات.

وتبين تلك النظرية أن الصراع الثقافي ينشأ نتيجة لعملية النمو الثقافي ،أو ما يسمى بالنمو الحضاري، أو نتيجة لهجرة القواعد السلوكية من منطقة ذات بناء ثقافي إلى منطقة ذات بناء ثقافي آخر.

وتسهم نظرية الصراع الثقافي في فهم ما هو واقع في المجتمع السعودي، المتمثل في الثقافات المختلفة للعمال الوافدين الذين قدموا للعمل عندما تهاجر جماعة من منطقة ثقافية معينة إلى منطقة ذات ثقافة خاصة بها، فمن الغالب أن يحمل هؤلاء معهم أنماطًا معينة من الثقافة تصطدم مع قواعد السلوك في المنطقة الثقافية المهاجر إليها.

ثالثاً - نظرية المخالطة الفارقة

تعد نظرية المخالطة الفارقة إحدى النظريات السوسيولوجية التي تستخدم في تفسير الجريمة، وقد قدم «سذرلاند» نظريته عن المخالطة الفارقة بهدف شرح أسباب معدلات الجريمة باختلاف الجماعات؛ حيث تميل معدلات الجريمة إلى الارتفاع في الجماعات التي لديها تقاليد إجرامية بالنسبة لغيرها من الجماعات التي لديها تقاليد ضد الجريمة (سذرلاند، 1969، ص. 88).

والسلوك الإجرامي كأي سلوك آخر يعد سلوكًا مكتسبًا بالتعلم عن طريق المخالطة والاتصال بأنماط السلوك الإجرامية مع الابتعاد عن أنماط السلوك السوية (العلي، 2015، ص. 37).

وهو ما ينطبق على الانعكاسات الأمنية لمشكلات العمالة الوافدة المخالفة وما ترتكبه من أشكال الجريمة وانتشار السلوكيات السيئة التي تؤثر على المجتمع المقيمين به نتيجة لاكتسابهم السلوك الإجرامي عن طريق التعلم والاختلاط في مجتمع الوافدين.

2. 4. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت أحد أبعاد تأثيرات العمالة الوافدة المخالفة على الأمن الوطني، فمن الدراسات التي تناولت البعد الأمني دراسة الطياش (1990)، وهي بعنوان «العمالة الآسيوية والجريمة» وتناولت العمالة الآسيوية والجريمة، وقد بينت النتائج أن الغالبية العظمى من المسجونين من العمالة الآسيوية، هم من باكستان بنسبة (43) من العينة، تليها الفلبين والهند، وأن أغلب العمالة الآسيوية ذوو مستوى تعليمي منخفض، وأن دافع أغلب أفراد العينة في اختيار المملكة للعمل فيها جمع أكبر قدر من المال في أسرع وقت ممكن.

وهدفت دراسة الخليفة (2000)، وهي بعنوان «أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي» إلى بحث وتحليل ظاهرة الجريمة في أوساط العمالة المخالفة في المجتمع السعودي، وذلك خلال الفترة من 1406 حتى 1420هـ، وقد أوضحت النتائج أن ظاهرة الجريمة وسط الوافدين في المملكة العربية السعودية تختلف باختلاف الجنسيات، وترتبط طرديًّا بظاهرة الجريمة في البلاد التي قدموا منها والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتلك البلدان.

أما دراسة الدعيج (2001) وهي بعنوان «العمالة المخالفة لنظام الإقامة وعلاقتها بالأمن» فقد هدفت إلى التعرف على العمالة المخالفة لنظام الإقامة وعلاقتها بالأمن في المملكة العربية السعودية، وكان من أهم نتائجها وجود محاذير اجتماعية من قبل العمالة المخالفة، ووجود دور سلبي للمواطن السعودي في ازدياد مخالفة نظام الإقامة من قبل العمالة المخالفة، وأن أسباب قدوم العمالة المخالفة إلى المملكة هو لجمع أكبر قدر من المال في أسرع وقت ممكن.

كما هدفت دراسة الجحني (2002) وهي بعنوان «التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد على العمالة المخالفة» إلى بيان الآثار الأمنية المصاحبة للعمالة المخالفة، وإظهار التحدي الأمني بمفهومه الشامل، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود محاذير اجتماعية من قبل العمالة المخالفة. كما أن هناك دورًا سلبيًّا للمواطن السعودي في ازدياد مخالفة نظام الإقامة، منها أن الجنسيات غير العربية من العمالة المخالفة هي الأكثر مخالفة لنظام الإقامة.

وعن الثقافة المميزة والمغايرة للوافد الأجنبي التي قد يكون لها دور في حدوث الجرائم، يمكن الاستشهاد ببعض الدراسات، فقد أجرى (Malewska, 2005) دراسة تناولت دور التطور والثقافة الفرعية في ارتكاب الجرائم الجنسية وجرائم المخدرات، وقد اتبع

الباحث المنهج الإحصائي عن طريق القيام بعدة إحصاءات حول الموضوع، وقد تم اختيار عينة عشوائية من ضمن مرتكبي الجرائم لتكوين عينة من أربعة أفواج ما بين الذكور (24 سنة)، وتحتوي العينة على (200 شاب بعمر 17 سنة و 18 سنة)، وقد توصلت الدراسة إلى أن التطور والثقافة الفرعية عامل مساعد في ارتكاب الجرائم الجنسية وجرائم المخدرات، كما بينت النتائج أن (47.6%) قاموا بارتكاب جرائم تعاطي المخدرات وجرائم جنسية نتيجة لنشأتهم في بيئة غير سوية.

2. 5. التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة ما يلي:

- تتشابه بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في وجود تأثيرات للعمالة الوافدة على بعض أبعاد الأمن الجنائي، وإن لم تصرح بذلك بصورة مباشرة مثل: دراسة الطياش (1990)، ودراسة الخليفة (2000)، ودراسة الدعيج (2001)، والجحني (2002).
- تتشابه بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أنها تناولت الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة، ومنها جميع الدراسات التي سبق ذكرها، إضافة إلى دراسة (Malewska, 2005).
- تتشابه بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة في جمع المعلومات، ما عدا دراسة الطياش (1990)، ودراسة الجحني (2002) اللتين استخدمتا المنهج المسحي الاجتماعي على عينة عشوائية، ودراسة الخليفة (2000) التي استخدمت أسلوب التوازن البنائي لتحليل النتائج، ودراسة (Malewska, 2005) التي استخدمت المنهج الإحصائي عن طريق القيام بعدة إحصاءات حول الموضوع.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تتناول تشغيل العمالة الوافدة المخالفة وانعكاساتها على الأمن الوطني بأبعاده المجتمعة التي تشمل البعد السياسي والاجتماعي والديني والاقتصادي. وأنها تواكب تحديات تواجهها المملكة العربية السعودية، خاصة على المستوى الاقتصادي وانخفاض سعر البترول، وزيادة معدلات البطالة، ما يتطلب وضع حلول سريعة وعاجلة لمسألة تشغيل العمالة الوافدة المخالفة وتقييمها من جميع الاتجاهات والعمل على وضع السياسات والتدابير والإجراءات التي تسهم في تعزيز الأمن الوطني المرتبط بتأثيرات العمالة الوافدة وتحقيق رؤية المملكة 2030 في تحقيق السعودة والحد من البطالة.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها وفي بناء أداة جمع البيانات وإجراءاتها المنهجية، وكذلك في تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

3. الإجـراءات المنهجية للدراسة

تشمل الإجراءات المنهجية للدراسة الحالية ما يلي:

- **منهج الدراسة:** المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل، الذي يهدف إلى إعطاء صورة واضحة عن الظاهرة التي ترغب في جمع البيانات عنها.

وقد اختار الباحث هذا المنهج لتحديد الأسباب وراء تشغيل العمالة الوافدة المخالفة وبيان تأثير انعكاسات تشغيل العمالة الوافدة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني، سواء من الناحية الأمنية، أو الاجتماعية، أو الدينية، أو الاقتصادية، وتحديد الآليات الواجب اتخاذها للحد من تلك الانعكاسات.

- **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وكلية الملك فهد الأمنية، البالغ عددهم (156) عضوًا، بواقع (121) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف، و(35) بكلية الملك فهد الأمنية. وقد تم الحصول على العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة من خلال الاتصال المباشر بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وكلية الملك فهد الأمنية.

- **عينة الدراسة:** قام الباحث بتوزيع (156) استبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة تم اختيارها بأسلوب العينة القصدية، وتم استرداد (124) استبانة، وتم استبعاد (15) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، لتصبح العينة النهائية (109) من مفردات مجتمع الدراسة، تمثل ما نسبته (70%). والجداول التالية تبين خصائص عينة الدراسة.

- **خصائص عينة الدراسة:** تبين نتائج الجدول 1 أنه قد تم توزيع الاستبانة على ما نسبته 74.3% من أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وما نسبته 25.7% من أعضاء هيئة التدريس بكلية الملك فهد الأمنية، وهذه النتيجة منطقية؛ نظرًا للعدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس في كلتا الجامعتين.

جدول 1 ـ توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الكلية

Table 1 - *Distribution of study personnel according to college*

الكلية	التكرار	النسبة
كلية الملك فهد الأمنية	28	25.7
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	81	74.3
المجموع	109	100%

جدول 2 - توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنسية

Table 2 - *Distribution of study personnel according to nationality*

الجنسية	التكرار	النسبة
سعودي	85	78.0
غير سعودي	24	22.0
المجموع	109	%100

تبين نتائج الجدول 2 أن أعلى نسبة لتوزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنسية هو (78%) لمن يحملون الجنسية السعودية، يليه غير السعوديين بنسبة (22%)، وهذه النتيجة تبين أن استجابات عينة الدراسة قد تفسر تشغيل العمالة الوافدة المخالفة وانعكاساتها على الأمن الوطني بصورة أقرب للواقع؛ نظرًا لارتباط عينة الدراسة بالمشكلة المرادة دراستها بصورة مباشرة.

تشير نتائج الجدول 3 إلى أن أعلى نسبة لتوزيع أفراد الدراسة وفق المرتبة العلمية هو (47.7%) لمن رتبتهم أستاذ مساعد، يليهم أستاذ دكتور بنسبة (20.2%)، يليهم أستاذ مشارك بنسبة (16.5%)، وأخيرًا من لم تحدد رتبتهم العلمية من أعضاء هيئة التدريس، سواء بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أو كلية الملك فهد الأمنية بنسبة (15.6%).

تشير نتائج الجدول 4 إلى أن أعلى نسبة لتوزيع أفراد الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة هو (59.6%) لمن خبرتهم من 20 سنة فأكثر، يليه من خبرتهم من (10 ـ أقل من 20 سنة) بنسبة (22%)، يليهم من خبرتهم من (1 ـ أقل من 10 سنوات) بنسبة (18.3%). وهذه النسبة تشير إلى ارتفاع سنوات الخبرة لدى نسبة كبيرة من عينة الدراسة.

ـ أداة الدراسة: تم تصميم أداة الدراسة، لتجيب عن تساؤلاتها ، واشتملت على البيانات الشخصية وثلاثة محاور، وذلك على النحو

جدول 3 ـ توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المرتبة العلمية

Table 3 - Distribution of study personnel according academic rank

المرتبة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ مساعد	52	47.7
أستاذ مشارك	18	16.5
أستاذ دكتور	22	20.2
أخرى	17	15.6
المجموع	109	%100

جدول 4 - توزيع أفراد الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

Table 4 - *Distribution of study personnel according to work years experience*

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من 1 ـ أقل من 10 سنوات	20	18.4
من 10 ـ أقل من 20 سنة	24	22.0
من 20 سنة فأكثر	65	59.6
المجموع	109	%100

التالي:

المحور الأول: الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة، واشتمل على (12) عبارة.

المحور الثاني: الانعكاسات السلبية لتشغيل العمالة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني، واشتمل على (37) عبارة مقسمة على أربعة أبعاد:

البعد الأول: انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الأمني، واشتمل على 10 عبارات.

البعد الثاني: انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الاجتماعي، واشتمل على 10 عبارات.

البعد الثالث: انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الديني، واشتمل على 8 عبارات.

البعد الرابع: انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الاقتصادي، واشتمل على 9 عبارات.

المحور الثالث: آليات الحد من انعكاسات العمالة المخالفة على الأمن الوطني، واشتمل على 17 عبارة.

وقد تم ذلك بعد اطلاع الباحث على الأدبيات المتعلقة بموضوع

الدراسة، إضافة إلى خبرة الباحث الشخصية في هذا المجال.

.صدق أداة الدراسة: قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

الصدق الظاهري: قام الباحث بالتأكد من الصدق الظاهري (صدق المحكمين) من خلال توزيع الاستبانة على 6 من المحكمين في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكلية الملك فهد الأمنية وكلية الملك خالد العسكرية، وبناء على تعليمات المحكمين قام الباحث بتغيير ما يلزم من حذف وإضافة وتعديل حتى خرجت الاستبانة في صورتها النهائية. كما قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون لحساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الدراسة، والدرجة الكلية لها. كما تم حساب الثبات؛ حيث تراوحت قيمه بين 0.810-0.973، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي 0.973 وهي جميعها قيم ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني.

4. النتائج الخاصة بتساؤلات الدراسة

4. 1. السؤال الأول: ما الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة؟

للتعرف على الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة قام الباحث بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول 5.

يلاحظ من الجدول 5 أن درجة استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تصف الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة جاءت في المدى موافق، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لاستجاباتهم 3.87 من 5.00، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ريكارت الخماسي الذي يتراوح من 3.41 إلى 4.20، التي تشير إلى خيار (موافق) في أداة الدراسة. أما ترتيب استجابات أفراد الدراسة على جميع العبارات، فقد بينت النتائج أن العبارة رقم 7 من عبارات المحور الأول المتضمنة (إحساس العامل المخالف بأنه لن يخسر شيئًا، ففي حال توقيفه أقصى عقوبة له الترحيل) قد جاءت

جدول 5 ـ استجابات أفراد الدراسة على العبارات التي تصف الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة مرتبة تنازليًا حسب متوسطات الموافقة

Table 5 - *Reasons for hiring illegal labor*

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
7	إحساس العامل المخالف بأنه لن يخسر شيئًا، ففي حال توقيفه أقصى عقوبة له الترحيل	4.25	1.047	1	موافق بشدة
3	تدني أجور العمالة المخالفة.	4.11	1.141	2	موافق
11	تشغيل بعض المواطنين السعوديين للعمالة المخالفة دون النظر للأنظمة	4.08	0.904	3	موافق
12	سهولة الحصول على عمل لدى غير الكفيل	4.00	0.981	4	موافق
10	انعدام الحزم الرادع في العقوبات المطبقة على الكفيل	3.97	0.947	5	موافق
5	ضعف الوعي الأمني بخطورة انعكاسات العمالة المخالفة على الأمن	3.96	1.079	6	موافق
8	رغبة بعض الكفلاء في الاتجار بالعمالة	3.90	0.942	7	موافق
2	رغبة بعض مؤسسات القطاع الخاص في توظيف العمالة المخالفة	3.79	1.202	8	موافق
9	ظهور بعض المؤسسات والشركات السعودية وغير السعودية التي دخلت سوق العمل تحت أسماء وهمية	3.79	0.840	8	موافق
1	عزوف الشباب السعودي عن الالتحاق بالتعليم المهني	3.61	1.247	9	موافق
6	الجهل بالعقوبات المقررة على العمالة المخالفة	3.34	1.107	10	محايد
4	استغلال بعض المنظمات الإجرامية للعمالة المخالفة في جلب المخدرات وترويجها	3.33	1.262	11	محايد
	المتوسط العام	3.87	0.606		موافق

* درجة المتوسط الحسابي من (5.00)

في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.25 من 5.00، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ريكارت الخماسي الذي يتراوح ما بين 4.21 إلى 5، التي تشير إلى خيار (موافق بشدة) في أداة الدراسة، وهذا يدل على وجود رغبة أكيدة لدى عينة الدراسة في تعديل العقوبة المقررة على العامل المخالف، وأن تكون رادعة. يليها في الترتيب بدرجة موافق العبارة المتضمنة: «تدني أجور العمالة الوافدة» بمتوسط حسابي 4.11، يليها العبارة المتضمنة «تشغيل بعض المواطنين السعوديين للعمالة المخالفة دون النظر للأنظمة» بمتوسط حسابي 4.08. ويتفق الباحث مع تلك النتائج في أن أهم الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة تلك المتعلقة بإحساس العامل المخالف بأنه لن يخسر شيئًا، ففي حال توقيفه أقصى عقوبة له الترحيل، وتدني أجور العمالة المخالفة، وتشغيل بعض المواطنين السعوديين للعمالة المخالفة دون النظر للأنظمة. وتعتبر هذه الأسباب مجتمعة من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم تلك المشكلة داخل سوق العمل السعودي. ومن الملاحظ أن تلك الأسباب تعتبر من الأسباب الشائعة وراء تشغيل العمالة المخالفة، إلا أن تلك الأسباب تختلف مع بعض الأسباب التي توصلت إليها بعض الدراسات لأسباب تشغيل العمالة المخالفة، فقد ذكرت دراسة الطياش (1990) أن أغلب العمالة الآسيوية ذوو مستوى تعليمي منخفض، وأن دافع أغلب أفراد العينة في اختيار المملكة للعمل فيها جمع أكبر قدر من المال في أسرع وقت ممكن. أما دراسة الخليفة (2000)، ودراسة الدعيج (2001)، فقد أشارت نتائج دراستيهما إلى أن ظاهرة الجريمة وسط الوافدين في المملكة العربية السعودية تختلف باختلاف الجنسيات، وترتبط طرديًّا بظاهرة الجريمة في البلاد التي قدموا منها، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتلك البلدان. ودراسة الجحني (2002) التي أشارت إلى أن هناك دورًا سلبيًّا للمواطن السعودي في ازدياد مخالفة نظام الإقامة.

4. 2. إجابة السؤال الثاني: ما الانعكاسات السلبية لتشغيل العمالة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني (المستوى الأمني، المستوى الاجتماعي، المستوى الديني، المستوى الاقتصادي؟).

للتعرف على الانعكاسات السلبية لتشغيل العمالة المخالفة على أبعاد الأمن الوطني قام الباحث بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لهذا المحور، وقد تم تقسيم الإجابة عن هذا المحور إلى أبعاد الأمن الوطني التي شملت: (بعد المستوى الأمني، بعد المستوى الاجتماعي، بعد المستوى الديني، بعد المستوى الاقتصادي) وقد جاءت الاستجابات على تلك الأبعاد كما توضحها نتائج الجدولين 9، 10.

جدول 6 - استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تصف انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الأمني مرتبة تنازليًّا حسب متوسطات الموافقة

Table 6 - *Security Negative effects for hiring illegal workers*

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
13	ارتفاع معدلات الجريمة	4.26	0.832	1	موافق بشدة
20	تفشي ظاهرة العمالة السائبة	4.26	0.947	2	موافق بشدة
19	انتشار جرائم التزوير	4.15	0.931	3	موافق
15	ترويج المخدرات	4.06	0.955	4	موافق
18	الاتجار في المسكرات	4.06	0.951	5	موافق
16	التورط في جرائم غسل الأموال	3.97	0.928	6	موافق
17	إدمان المسكرات	3.92	0.983	7	موافق
21	تنامي جرائم الاتجار بالبشر	3.85	0.921	8	موافق
22	زعزعة الجبهة الداخلية أثناء الأزمات	3.84	0.983	9	موافق
14	تعاطي المخدرات	3.83	0.970	10	موافق
	المتوسط العام	4.03	0.756		موافق

* درجة المتوسط الحسابي من (5.00)

البعد الأول: انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الأمني

يلاحظ من الجدول 6 أن درجة استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تصف انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الأمني جاءت في المدى موافق، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لاستجاباتهم 4.03 من 5.00، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ريكارت الخماسي الذي يتراوح بين 3.41 إلى 4.20، التي تشير إلى خيار (موافق) في أداة الدراسة. أما بالنسبة لترتيب استجابات أفراد الدراسة على جميع العبارات، فقد بينت النتائج أن العبارتين: 13، و20 من عبارات هذا البعد المتضمنة (ارتفاع معدلات الجريمة)، (تفشي ظاهرة العمالة السائبة) قد جاءتا في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.26 من 5.00، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ريكارت الخماسي الذي يتراوح بين 4.21 إلى 5، التي تشير إلى خيار (موافق بشدة) في أداة الدراسة، وهذا يدل على موافقة كبيرة جدًا من قبل عينة الدراسة نحو التأثير الأمني للعمالة الوافدة الذي تمثل في ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار العمالة السائبة التي تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الأمن، وترتكب جرائمها بعيدة عن المراقبة الأمنية، كما تبين الاستجابات جرائم أخرى تمثلت في: انتشار جرائم التزوير، وترويج المخدرات، على الرغم من أن تعاطي المخدرات قد جاء في المرتبة الأخيرة من استجابات عينة الدراسة، ومن الملاحظ أن انتشار العمالة السائبة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بانتشار معدلات الجريمة، وقد أوضحت نتائج دراسة العنزي (2008) أن زيادة أعداد العمالة المخالفة استلزم زيادة نفقات الأمن الداخلي للحفاظ على الأمور الأمنية ومراقبة تجمعات العمال الوافدين، كما أن استمرار تدفق هجرة العمالة الآسيوية خاصة، وانتشار البطالة بينهم يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والانحرافات وارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والعرض والسطو على الأموال والسرقة والنصب والتزوير والاتجار بالمخدرات. ومعنى ذلك أنها توصلت إلى نفس الآثار، ولكن ليس بنفس الترتيب الذي توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية. وكذلك دراسة الزومان (1420هـ) التي بينت أن عدد الأنماط الإجرامية التي ارتكبتها العمالة المخالفة بمدينة الرياض على سبيل المثال بلغ 41 نمطًا، ترتبط كل مجموعة من الأنماط بإحدى الجرائم الأساسية، وهي الجرائم الأخلاقية، وجرائم الأموال، وجرائم الاعتداء على النفس، وجرائم المخدرات والمسكرات والتزوير وغيرها.

جدول 7 ـ استجابات أفراد الدراسة على عبارات انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الاجتماعي مرتبة تنازليًا حسب متوسطات الموافقة

Table 7 - *Social Negative effects for hiring illegal workers*

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
26	تفشي ظاهرة الاعتماد على العمالة الأجنبية	4.14	1.023	1	موافق
30	عدم التقيد بالأنظمة	4.06	0.921	2	موافق
32	التأثير على سياسات وخطط السعودة التي تسعى إلى تحقيقها حكومة المملكة	4.02	1.027	3	موافق
23	تعدد أنواع السلوك الاجتماعي وتناقضها؛ ما يؤدي إلى الخلل الاجتماعي	3.98	0.923	4	موافق
29	التأثير على مستقبل الأطفال	3.97	1.084	5	موافق
24	ضعف اللغة العربية نتيجة لانتشار اللهجات الغريبة كوسيلة للتفاهم	3.97	1.013	6	موافق
31	التأثير السلبي على التركيبة السكانية	3.93	1.034	7	موافق
25	إضعاف منظومة القيم الاجتماعية	3.90	1.097	8	موافق
27	إضعاف الهوية الثقافية للمجتمع السعودي	3.72	1.064	9	موافق
28	إضعاف التماسك الاجتماعي	3.68	1.079	10	موافق
	المتوسط العام	3.94	0.831		موافق

* درجة المتوسط الحسابي من (5.00)

البعد الثاني: انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الاجتماعي

يلاحظ من الجدول 7 أن درجة استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تصف انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الاجتماعي جاءت جميعها في المدى موافق، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لاستجاباتهم 3.94 من 5.00، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ريكارت الخماسي الذي يتراوح بين 3.41 إلى 4.20، التي تشير إلى خيار (موافق) في أداة الدراسة.

أما بالنسبة لترتيب استجابات أفراد الدراسة على جميع العبارات فقد بينت النتائج أن أهم ترتيب لتلك العبارات تنازليًّا التي تعبر عن التأثير الاجتماعي تمثل في: تفشي ظاهرة الاعتماد على العمالة الأجنبية، وعدم التقيد بالأنظمة، والتأثير على سياسات وخطط السعودة التي تسعى إلى تحقيقها حكومة المملكة، وتعدد أنواع السلوك الاجتماعي وتناقضها؛ ما يؤدي إلى الخلل الاجتماعي، وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات التالية: (العمري، 2001؛ العيدان، 1993؛ ابن عيبان، 2011؛ الفيفي، 1994). وقد أوضح الثنيان أن الاعتماد الكبير على هذه الأعداد الهائلة من العمالة المخالفة التي تتغلغل في جميع قطاعات الاقتصاد السعودي ومرافقه من شأنه التأثير على استقلالية الاقتصاد السعودي وتكريس تبعيته للخارج، فعزوف هذه العمالة عن العمل أو لجوء الدول المصدرة لها إلى وضع قيود على إرسال مواطنيها للعمل في المملكة لأي سبب من الأسباب قد يؤدي إلى تبعات كثيرة على نمو الاقتصاد السعودي وتطوره (الثنيان، 2012).

كما يلاحظ أن عدم التقيد بالأنظمة يرتبط بثقافة العامل الوافد، كما يرتبط بطبيعة الأنظمة السائدة في بلده، وقد بين الوادعي أن استمرار وجود ظاهرة مخالفي أنظمة الإقامة سيؤدي إلى ارتكابهم لجرائم تؤثر في النسيج الاجتماعي (الوادعي، 2001)، ومن النتائج أو السلبيات الاجتماعية الخطيرة المترتبة على ذلك، أن وجود العمالة المخالفة يؤثر على النسيج الاجتماعي، ومن ثم تكوينه؛ حيث ينتج عن ذلك تفشي ثقافة الفوضى والخروج على النظام، ويشعر المخالف أنه مقبول في المجتمع، ويتعاطف بعض الأفراد معه، فينتشر لدى الكثير من أفراد المجتمع المحيط أن المخالفة للنظام والقانون أمر مقبول اجتماعيًّا، ولو في حالات استثنائية، والاستثنائية تقود تدريجيًّا إلى التعميم، وهو ما يمثل استمرار ظاهرة المخالفة في الوجود، ويرتبط هذا الأثر بمرحلة التحول التي يحدث من خلالها التأثير الاجتماعي، وهي مرحلة وقوع الخطورة الاجتماعية، وهي مرتبطة بعوامل كثيرة منها هدفهم الأساسي ومدى التساهل الاجتماعي معهم، ومدى القدرة على التستر، وقوة القوانين والأنظمة، والتتبع الأمني (ابن عبيان، 2011).

جدول 8 ـ استجابات أفراد الدراسة على عبارات انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الديني مرتبة تنازليًّا حسب متوسطات الموافقة

Table 8 - *Religious Negative effects for hiring illegal workers*

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
35	اكتساب بعض العادات السيئة المخالفة للإسلام	3.90	1.201	1	موافق
33	التأثير السلبي على القيم الدينية في المجتمع	3.87	1.106	2	موافق
38	إمكانية انخراط بعض من هذه العمالة مع بعض السعوديين في التنظيمات المتطرفة فكريًّا وتمويلها	3.78	1.141	3	موافق
34	التأثير العقدي السلبي للعمالة الوافدة	3.69	1.160	4	موافق
37	التأثير السلبي على التربية الدينية للأطفال والتربية الوطنية للنشء	3.67	1.055	5	موافق
36	وجود مكون سكاني كبير العدد والنسبة يؤدي إلى إضعاف هذا البعد العقدي للأمن الوطني	3.54	1.151	6	موافق
39	نشر الفكر والعقائد المنحرفة والتبشير بالأديان الأخرى	3.53	1.214	7	موافق
40	الغلو والتشدد الديني	3.46	1.273	8	موافق
	المتوسط العام	3.71	0.971		موافق

* درجة المتوسط الحسابي من (5.00)

وفي ضوء تبني مفهوم الثقافة الفرعية نجد أن العامل المخالف يبحث عن جماعة اجتماعية ينضم إليها، ويحافظ على ثقافتهم الفرعية، الأمر الذي يهيئها للتحول الذي يهدد الأمن، وما يمكن أن يؤدي إليه من الانضمام للعصابات أو الاستقواء بعناصر هذه الثقافات الفرعية وجرها إلى ارتكاب جرائم أمنية واجتماعية مختلفة ليضمنوا مساندتهم (الحربي، 2011).

البعد الثالث: انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الديني

يلاحظ من الجدول 8 أن درجة استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تصف انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الديني جاءت جميعها في المدى موافق، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لاستجاباتهم 3.71 من 5.00، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ريكارت الخماسي الذي يتراوح بين 3.41 إلى 4.20، التي تشير إلى خيار (موافق) في أداة الدراسة. أما بالنسبة لترتيب استجابات أفراد الدراسة على جميع العبارات، فقد بينت النتائج أن أهم ترتيب لتلك العبارات تنازليًّا التي تعبر عن التأثير الديني تمثل في: اكتساب بعض العادات السيئة المخالفة للإسلام، والتأثير السلبي على القيم الدينية في المجتمع، وإمكانية انخراط بعض من هذه العمالة مع بعض السعوديين في التنظيمات المتطرفة فكريًّا وتمويلها، والتأثير العقدي السلبي للعمالة الوافدة. وتتفق هذه النتائج مع الدراسات التي بينت أن الآثار الناجمة عن العمالة المخالفة عامة، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية، ناتجة عن تعدد أنواع السلوك الاجتماعي والثقافة الفرعية التي تحمل مضامين تخالف قيم الإسلام، خاصة لدى العمالة غير المسلمة. فقد بينت نتائج دراسة (Malewska, 2005) أن التطور والثقافة الفرعية عامل مساعد في ارتكاب الجرائم الجنسية وجرائم المخدرات وجرائم القتل والاعتداء، وهي جرائم مخالفة لديننا القويم.

البعد الرابع: انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الاقتصادي

يلاحظ من الجدول 9 أن درجة استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تصف انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الاقتصادي جاءت جميعها في المدى موافق، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لاستجاباتهم 3.98 من 5.00، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات مقياس ريكارت الخماسي الذي يتراوح بين 3.41 إلى 4.20، التي تشير إلى خيار (موافق) في أداة الدراسة. أما بالنسبة لترتيب استجابات أفراد الدراسة على جميع العبارات، فقد بينت النتائج أن ترتيب تلك العبارات تنازليًّا التي تعبر عن التأثير

جدول 9 ـ استجابات أفراد الدراسة على عبارات انعكاسات تشغيل العمالة المخالفة على المستوى الاقتصادي مرتبة تنازليًّا حسب متوسطات الموافقة

Table 9 - *Economical Negative effects for hiring illegal workers*

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
49	زيادة تكاليف الأمن وأعباء الأجهزة الأمنية	4.16	0.973	1	موافق
42	ارتفاع معدلات البطالة	4.13	1.046	2	موافق
46	تسرب نسبة من الدخل الوطني إلى خارج الاقتصاد الوطني	4.13	1.081	3	موافق
48	زيادة ظاهرة الاقتصاد الخفي	3.96	1.009	5	موافق
47	إضعاف سياسات توطين الوظائف	3.96	1.071	6	موافق
41	تحويل الأموال غير المشروعة بهدف غسلها	3.90	1.105	7	موافق
43	رفع معدلات الإنفاق العام على المرافق الطبية والسكنية والتعليمية	3.83	1.145	8	موافق
45	الضغط على الموارد الاقتصادية للمملكة	3.75	1.123	9	موافق
	المتوسط العام	3.98	0.928		موافق

* درجة المتوسط الحسابي من (5.00)

الاقتصادي تمثل في: زيادة تكاليف الأمن وأعباء الأجهزة الأمنية، وارتفاع معدلات البطالة، وتسرب نسبة من الدخل الوطني إلى خارج الاقتصاد الوطني، وزيادة ظاهرة الاقتصاد الخفي، وهو ما يحدث مع بعض العمالة خاصة الهندية والبنغالية. وهذه الآثار الاقتصادية الناتجة عن تشغيل العمالة المخالفة تؤثر على الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وأمَّا البطالة، فقد أشار تقرير للبنك الدولي إلى أن معدل البطالة في المملكة العربية السعودية ارتفع إلى ثلاثة أضعاف

جدول 10 ـ استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تصف آليات الحد من انعكاسات العمالة المخالفة على الأمن الوطني مرتبة تنازليًا حسب متوسطات الموافقة

Table 10 - *Mechanisms to reduce the repercussions of hiring illegal workers on national security*

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
55	الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل: نظام البصمات في التعرف على هوية العمالة الأجنبية المستقدمة	4.59	0.807	1	موافق بشدة
56	تفعيل العقوبات لمخالفة نظام الإقامات	4.44	0.844	2	موافق بشدة
61	تفعيل سياسات وخطط التعامل مع ظاهرة التسلل والهجرة والإقامة غير المشروعة	4.43	0.786	3	موافق بشدة
53	تفعيل طرق التحري وإجراءات التفتيش عن العمالة المخالفة	4.41	0.819	4	موافق بشدة
50	الاهتمام بالسياسة الجنائية الوقائية في التعامل مع ظاهرة العمالة المخالفة	4.40	0.695	5	موافق بشدة
52	تفعيل دور وسائل الإعلام في التعامل مع تلك الظاهرة	4.39	0.746	6	موافق بشدة
60	تفعيل سياسات توطين الوظائف وفرص العمل للمواطن السعودي	4.39	0.838	7	موافق بشدة
64	إعادة النظر في الإجراءات الأمنية في مناطق عمل العمالة الأجنبية لاكتشاف ومنع النشاطات الإجرامية والمخالفات قبل استفحالها	4.38	0.825	8	موافق بشدة
51	الاهتمام بالسياسة الجنائية العلاجية في التعامل مع ظاهرة العمالة المخالفة	4.33	0.758	9	موافق بشدة
65	إعادة النظر في الإجراءات الأمنية في مناطق سكن العمالة الأجنبية لاكتشاف ومنع النشاطات الإجرامية والمخالفات قبل استفحالها	4.33	0.943	10	موافق بشدة
58	تكثيف المراقبة من قبل الجهات المعنية على المؤسسات والمنشآت للتأكد من تطبيق الأنظمة المتعلقة بالعمالة	4.31	0.857	11	موافق بشدة
57	تغليظ عقوبة تشغيل المخالفين	4.28	0.883	12	موافق بشدة
66	مناقشة الإشكالات الأمنية المتعلقة بالعمالة الأجنبية مع دولهم	4.12	1.007	13	موافق
62	الحد من المهن التي يمكن استقدام العمالة الأجنبية من أجلها	4.10	0.912	14	موافق
54	التشديد في عملية الاستقدام وتعديل الأنظمة المرتبطة بها	4.09	1.085	15	موافق
59	زيادة الصلاحيات الإدارية لإدارات الموقوفين	4.03	0.918	16	موافق
63	اعتماد سياسة حد أعلى لمدة الإقامة	3.96	1.224	17	موافق
	المتوسط العام	4.29	0.879		موافق بشدة

* درجة المتوسط الحسابي من (5.00)

معدلات البطالة في الدول المصدرة للعمالة الوافدة إليها، في الوقت الذي بلغ فيه عدد طالبي العمل من السعوديين في القطاع الخاص المسجلين في برنامج «حافز» 1.16 مليون فرد في نهاية الربع الأول من عام 2010 (جريدة الاقتصادية، 1434/2013). وقد ناقشت نتائج دراسة شمعون (2014) تلك الآثار؛ حيث أوضحت النتائج أن معدل التغير في العمالة المخالفة ذو أثرين: (أحدهما موجب والآخر سالب) على معدلات البطالة بين السعوديين، وأن الجزء الموجب جاء ليوضح العلاقة الطردية بين معدل التغير في العمالة المخالفة ومعدل البطالة للسعوديين، أما الجزء السالب فيفسر النظرة الدونية للعمل في القطاع الخاص من قبل السعوديين.

4. 3. إجابة السؤال الثالث: ما آليات الحد من انعكاسات العمالة المخالفة على الأمن الوطني؟

للتعرف على آليات الحد من انعكاسات العمالة المخالفة على الأمن الوطني قام الباحث بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور الأسباب وراء تشغيل العمالة المخالفة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول 10.

يلاحظ من الجدول 10 أن درجة استجابات أفراد الدراسة تجاه العبارات التي تصف آليات الحد من انعكاسات العمالة المخالفة على الأمن الوطني جاءت في المدى موافق بشدة، حيث بلغت قيمة المتوسط العام لاستجاباتهم 4.29 من 5.00، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات مقياس ريكارت الخماسي الذي يتراوح بين 4.21 إلى 5، التي تشير إلى خيار (موافق بشدة) في أداة الدراسة، وهذا يدل على موافقة كبيرة جدًّا من قبل عينة الدراسة نحو تلك الآليات. كما جاءت درجة الاستجابة على معظم الآليات موافق بشدة، وهي للعبارات التي تعبر عن الآليات التالية: الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل: نظام البصمات في التعرف على هوية العمالة الأجنبية المستقدمة، وهو ما يتم تفعيله بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة الماضية، وتفعيل العقوبات لمخالفة نظام الإقامات، وهو ما تم تطبيقه أخيرًا، وكذلك تفعيل سياسات وخطط التعامل مع ظاهرة التسلل والهجرة والإقامة غير المشروعة، وهذه الآلية تشير إلى ضرورة الحد من تلك المشكلة من جذورها، وكذلك تفعيل طرق التحري وإجراءات التفتيش عن العمالة المخالفة، وهو ما يتطلب توظيف التقنيات الحديثة في تفعيل طرق التحري وآليات التفتيش والمراقبة. وقد تم تطبيق تلك التقنيات ضمن إجراءات ضبط العمالة، ونحتاج إلى تفعيل رؤية المملكة في الاعتماد على توطين العمالة بصورة شاملة من خلال تطبيق جميع الآليات التي توصلت إليها نتائج الدراسة الحالية، ويرى الباحث ضرورة توظيف التقنيات الحديثة في رصد المخالفات وتغليظ العقوبات الخاصة بها، ورصد المخالفين وعدم دخولهم المملكة مرة أخرى.

5. التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن ذكر أهم التوصيات المرتبطة بها على النحو التالي:

- وضع القوانين الصارمة التي تضبط العمالة المخالفة خاصة فيما يتعلق بالآتي:
  - وضع عقوبات صارمة على العامل المخالف، فإضافة إلى عقوبة الترحيل يجب أن تكون هناك عقوبات مالية مغلظة.
  - وضع عقوبات على أصحاب المؤسسات والمنازل الذين يؤوون عمالة مخالفة بأجور متدنية.
  - تفعيل القوانين التي تؤدي إلى تحقيق الحزم الرادع في العقوبات المطبقة على الكفيل المخالف لنظام العمل الخاص بالعمالة المخالفة.
  - قيام وسائل الإعلام والمسجد والمدرسة والمؤسسات المعنية بالتعامل مع انعكاسات العمالة المخالفة بهدف زيادة الوعي الأمني بخطورة انعكاسات العمالة المخالفة على الأمن.
- تأسيس نظام مراقبة شامل ومتطور يعتمد على التكنولوجيا الحديثة في مجال المراقبة يرفع من مستوى الأجهزة المعنية بمراقبة العمالة المخالفة في المملكة، سواء أكانت وزارة العمل أم وزارة الداخلية، وخاصة الجوازات.
- وضع رؤية إستراتيجية من الآن لتحقيق رؤية 2030، ففي تلك الرؤية ستلغى بالضرورة الحاجة المفتعلة للعمالة الوافدة غير الماهرة، وتكون مقصورة في أضيق الحدود وعلى عمالة وافدة ذات قيمة مضافة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في توطين العمالة الوطنية والحد من تسويق ازدراء العامل السعودي والسخرية منه ووصمه بالاتكالية والكسل.
- تشريع قوانين تلزم القطاع الخاص بضرورة توظيف الطاقات السعودية، وأن تتكفل بتدريبهم على رأس العمل، فإصدار قرارات وقوانين سياسية وسيادية صارمة لتمكين الطاقة السعودية الكامنة في شباب وفتيات الوطن سيعيد اكتشاف أغلى وأثمن ما تملكه السعودية، فالمواطن السعودي قادر ومتمكن وعامل ومحترف ومهني، يحتاج فقط إلى منحه الثقة؛ والمسؤولية.

ويقترح الباحث إجراء الدراسات التالية:

- تصور مقترح للحد من الأسباب التي تؤدي إلى تشغيل العمالة المخالفة في ضوء رؤية المملكة 2030.
- تصور مقترح للحد من جرائم العمالة المخالفة في المملكة العربية السعودية.
- العمالة المخالفة ودورها في انتشار الجريمة في المجتمع السعودي.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم.

البداينة، ذياب موسى. (2011). الأمن الوطني في عصر العولمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الثنيان، عبد العزيز بن حمد. (2012). إستراتيجية الإعلام الأمني في مواجهة الأزمات، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية.

الجحني، علي بن فايز. (2000). الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الجحني، علي بن فايز. (2002). التحديات الأمنية لظاهرة الاعتماد على العمالة المخالفة، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات المنعقدة بالرياض، كلية الملك فهد الأمنية.

جريدة الاقتصادية. (2013). دول الخليج تتجاوز نسبة سقف العمالة المخالفة، الاقتصادية، العدد (7310) ذو الحجة 1434هـ/أكتوبر 2013.

الحازمي، خليل بن عبيد. (2008). الحوار الوطني ودوره في تعزيز الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحربي، خالد بن سليم. (2011). الخطورة الاجتماعية لمخالفي نظام الإقامة (واقعها، وأساليب الوقاية منها)، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد (115) خريف، السنة (29).

الخليفة، عبد الله بن حسين. (2000). أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية في سلوكهم الإجرامي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية، المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، الرياض: مركز أبحاث الجريمة.

الدعيج، نايف بن مطلق. (2001). العمالة المخالفة لنظام الإقامة وعلاقتها بالأمن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الزومان، عثمان بن عبدالله. (1420هـ). أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديمغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية: دراسة تطبيقية على الوافدين المحكومين بسجون مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

السبيعي، سعد بن عبيد. (2013). الإعلام الجديد ودوره في تعزيز الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على بعض النخب السعودية في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

سذرلاند، ادوين.، كريسي، دونالد. (1969)، مبادئ علم الإجرام، ترجمة ومراجعة محمود السباعي، حسن صادق المرصفاوي، القاهرة، المكتبة الأنجلومصرية.

الشقحاء، فهد محمد. (2004). الأمن الوطني: تصور شامل، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

شمعون، أحمد محمد سلامة. (2014). الآثار الاقتصادية السلبية للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة من 2002 - 2009)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، مج (3).709 - 671.

الشهراني، سعد بن علي. (2003). اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الصعيدي، عبد الله. (1995). التأثير التبادلي بين الظروف الاقتصادية والجريمة: دراسة في مجال العلاقة بين الاقتصاد والأمن، مجلة الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، العدد الأول، يونيو.

الطياش، صالح عبدالله. (1990). العمالة الآسيوية والجريمة، بحث غير منشور، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الاجتماع.

العلي، محمد جاسم محمد (2015). الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأثرها على المجتمع الكويتي، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، الأردن: جامعة مؤتة.

العمري، علي محمد. (2001). العمالة الأجنبية وانعكاساتها السلبية على الأمن الوطني، الرياض: كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة.

العنزي، عبد الرحمن خلف (2008). الأساليب الأمنية الحديثة في مواجهة جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، س 34 (131).

43 - 93.

ابن عيبان، إبراهيم بن عبد الكريم. (2011). العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها، مجلة دراسات نفسية وتربوية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ع(6). 28 - 1.

العيدان، نورة إبراهيم. (1993). ظاهرة الخدم في الأسرة السعودية، الرياض: دار الشواف.

غنوم، أحمد عبد الكريم (2006). المسؤولية الأمنية للمؤسسات الاجتماعية، مجلة البحوث الأمنية، ع34، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية.

الفيفي، سليمان قاسم (1994). العمالة المستقدمة ما لها وما عليها، الرياض: إدارة الثقافة والنشر.

الكتاب الإحصائي الحادي والأربعون لوزارة الداخلية (1435هـ). المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية.

المديرية العامة للجوازات (1997). إستراتيجية الجوازات لتطبيق نظام الإقامة، الرياض: المملكة العربية السعودية.

ابن منظور، محمد بن مكرم (1997). لسان العرب، بيروت: دار صادر.

الوادعي، محمد بن عازب (2001). آثار المتخلفين من الوافدين للحج والعمرة والزيارة على الأمن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المراجع الأجنبية

Arabianbusiness. (2013). http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2013/may/332349/26/.

Maleweska,D (2005).The role of development and sub-culture in committing sexual and drug crimes. Cambridge:Polity Press, Research Policy.

Sellin, T (2005) Culture, Conflict And Crime, In Traub S, & C. Little (1975),(eds), Theories of Deviance, Itasca, III: F.E Publishers,Inc.

Wortley, S. (2004). Hidden intersections: Research on race, crime and criminal justice in Canada.Canadian Ethnic Studies Journal,117–99 ,(3)35.